

يسمى «الورقة الإصلاحية» التي أعدتها الحكومة لمؤتمر «بيروت - ١».

الحقيقة أن هذه الأزمات المتفاقمة مردها الآتي:

- عمليات النهب الجشع والمنظم التي مارستها الطغمة المسكوة بالسلطة، خصوصاً منذ العام ١٩٩٢.

- الرهانات السياسية الخاطئة، والسياسات المالية والاقتصادية الموعر بها من قبل جهات خارجية كانت تُهدف إلى إفلاس لبنان.

لا يتسع المجال هنا لتفصيل الأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع الخطيرة، ولا لعرض المعالجات التي يُمكن أن تنهض بلبنان من أزماته الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن هيئة المتابعة المنبثقة عن هذا المؤتمر سوف تُعتمد إلى وضع دراسة بهذا الشأن، وإلى برمجة سلسلة تحركات شعبية من أجل التصدي لسياسات الحكومة التي تعبّر عنها «الورقة الإصلاحية» لمؤتمر بيروت - ١.

لكن ممّا لا شك فيه أن الفساد المستشري في كلّ مجال وعلى كلّ صعيد كان العامل الأساسي في المآزق الاقتصادي - الاجتماعي الذي وصلنا إليه. غير أن رأس هذا الفساد هو السلطة السياسية والطبقة القابضة على الحكم.

العلّة، إذًا، هي في النظام السياسي الذي أفرز هذه الطبقة، وهو الذي يحميها ويغذيها لذلك فإنّ الإصلاح الاقتصادي، وكذلك الإصلاح على صعيدي الإدارة والقضاء، يبدأ بالإصلاح السياسي

إنّ مهمة الإصلاح أو التغيير، والذي عنوانه الأساسي إلغاء الطائفية، تقع على عاتق القوى والفعاليات الوطنية غير الطائفية لذلك فإنّ أولى التوصيات التي يجب أن تصدر عن هذا المؤتمر هي تشكيل لجنة تعمل من أجل إقامة تحالف يضمّ سائر القوى والفعاليات المشار إليها. بهذا يكون المؤتمر قد خطا خطوة واسعة نحو الأهداف التي يحملها اسمه، ألا وهي الإنقاذ والتغيير والتحرر الوطني.

بيروت

إنّ هذه الحقائق تشكّل دليلاً قاطعاً على أنّ النظام الطائفي في لبنان، إذ عطّل الإرادة الحرة للشعب، فقد عطّل السيادة الحقيقية للدولة، وجعلها مرتهنة لمعادلات خارجية متقلّبة.

ليست أزمة حكم إذًا، بل هي أزمة النظام السياسي لذلك فإنّ حلّ الأزمة الراهنة ليس بإزاحة رئيس الجمهورية، ولا بتثبيت رئيس الجمهورية، وإنّما الحلّ هو بإحداث تغييرات جذرية في الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي. ولا بأس في هذا المجال أن نعيد التأكيد على حقيقتين كئنا قد تطرّقنا إليهما غير مرة في وثائق سابقة وهما: أنّ لبنان لم يعد قادرًا على التعايش مع هذا النظام، وأنّ النظام الطائفي هذا لم يعد يستجيب لأية عملية إصلاح.

لذلك يرى «التجمّع الوطني للإنقاذ والتغيير» أنّ المخرج السليم من المآزق السياسي الراهن هو بإقرار قانون للانتخابات النيابية خارج كلّ قيّد طائفي، مع اعتماد النسبية واللائحة المغلقة وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ناهيك عن معالجة مسائل الإنفاق الانتخابي والإعلام وتخفيض سنّ الاقتراع... وفور إقرار قانون الانتخابات الجديد، تجري الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية تحت إشراف منظمات دولية غير حكومية. ثم يجري تشكيل حكومة بالاستناد إلى نتائج هذه الانتخابات، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

#### ٤ - الإصلاح الاقتصادي

في كلّ مرة يشتدّ فيها خناق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يتّلع علينا القابضون على السلطة بورقة «إصلاحية» يكون هدفها التعمية على الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات، وتبرئة المتسبّبين فيها، والإمعان في النهج الذي أوصل لبنان إلى الإفلاس أما الإصلاح فيُختصر لدى هؤلاء بتحميل الشرائح المتوسطة والفقيرة أعباءً متزايدة من أجل كسب المزيد من الوقت، وبيزادة رهن البلاد سياسياً ومالياً لمصلحة جهات خارجية معروفة، والاستيلاء على ما تبقى من مرافق الدولة تحت شعار «الخصخصة». وهذا هو بالضبط مضمون ما

## من ملفات الآداب القادمة

■ أدب الأطفال في الوطن العربي.

■ أدب الفتيان والفتيات في الوطن العربي.